



تكريم احدى الخريجات



يوسف النجار ومطيع العجمي يتوسطان خريجي الدفعة العاشرة من أكاديمية إعداد القادة (زين علام)

النجار: دورات الجمعية تساهم في الارتقاء بالمنظومة التعليمية «المعلمين» خرجت الدفعة العاشرة من أكاديمية إعداد القادة

دورتها العشرين لفئة المعلم المتميز والطلاب المتميز وفئة المدرسة والإدارة المدرسية المتميزة مؤكداً أن ذلك يعكس مدى الجهود المبذولة من كل القائمين على العملية التعليمية وأهل الميدان التربوي، مضيفاً في الوقت الذي أتقدم فيه بخالص التهنية للخريجين، فإنه لبد شكر الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل فريق العمل بالأكاديمية والمحاضرين والقائمين على مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الكويت لتعاونهم الكبير ودعمهم اللا محدود. ومن جانبه، ألقى كلمة المحتفى بهم الخريج سندن اللان قائلاً: خلال فصلين قضيناها ما بين المعرفة والعلم مزوجة بالروح وجسو ملي بالآلفة كنا نسعى للتعلم ونشر التطور فوجدنا ما هو اسمي وأبعد من ذلك ألا وهو القيم العالية والترابط الاخوي الذي يصعب أن نجد نظيره، مبرحاً عن بالغ شكره لكل من ساهم في انجاح هذا العام التدريبي.

الرعاية الكريمة لوزير التربية ووزير التعليم العالي وحضور وكيل الوزارة بالإنابة يوسف النجار وهذه النخبة الطموحة من خريجي الأكاديمية، التي وضعت في نصب اعتبارها أن يكون لها من القدرات المهنية والتربوية ما يؤهلها إلى القيادة، وبما يساهم في تحقيق طموحاتها وتطلعاتها المشروعة والمتكسبة، ووضعت في اعتبارها أيضاً أن العطاء لا يمكن أن يتوقف عند حدود معينة، مبيناً أن الأكاديمية واصلت تميزها هذا العام، من خلال دوراتها وفعاليتها الهادفة والثرية، وبمشاركة نخبة من المحاضرين والأخصائين، مشدداً على أن الدور الذي تلعبه الأكاديمية، يأتي في إطار الخطوات الرائدة التي تسير عليها الجمعية، بما يتوافق مع رسالتها ودورها ومكانتها، وسعيها لتعزير مسيرة التطوير والتنمئة. وتقدم بالتهنئة للفاضلين من الكويت بجائزة الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم لسلاءة التعليمي المتميز في



جانب آخر من المكرمين

المعلمي، موضحاً أن الأكاديمية التي أخذت على عاتقها منذ سنوات وبالتعاون مع عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الكويت، لأن تكون مركزاً متخصصاً في التدريب والتأهيل القيادي، مشيراً إلى أنها وصلت إلى تلك المكانة بجهود مخصصة، وعطاءات كبيرة بذلت من إدارتها وفريق عملها المتعاقبة والكوادر المتخصصة والمبيرة. وأضاف العجمي وما يدعو إلى الفخر والاعتزاز أيضاً،

العجمي: الأكاديمية وبالتعاون مع جامعة الكويت أصبحت مركزاً متخصصاً في التدريب والتأهيل القيادي



بعنوان «التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير» المؤتمر الدولي الخامس لكلية القانون الكويتية واصل جلساته

والمنافسة والاستهلاك»، وأدارها وزير التجارة السابق وعضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية د.يوسف العلي، وتحدثت فيها د.زينب عوض الله من كلية الحقوق بجامعة الكويت عن حماية المستهلك العربي، مؤكدة أن حماية حقوق المستهلك تعبر عن رفض المجتمع المعاصر للثقافة التقليدية المؤسس على قدرة المشتري على الدفاع الذاتي، واستبدالها بفكرة الدفاع الاجتماعي، حيث ينصب على المجتمع من خلال منظماتها وأنشطتها المتعددة وحماية الأفراد ضد الممارسات التي تضر بحقوقهم كمستهلكين. وذكرت عوض الله أن المحك الرئيسي لحماية المستهلك يرتبط ببنية التشريعات والسياسات والقوانين واللوائح النافذة في الأسواق ومدى قدرتها على «الملاحقة أو المساندة» لمن يتعدى عليها ويتوقف أمن وسلامة المجتمع على قدرة الدولة على بناء هذه المنظومة الفعالة.

التناسب، جاء القاضي الكويتي برقابة سابعة تسمح بإبطال أي قرار إداري تعسفي بامتحان. ومن ناحية، تحدث د.خالد الحويلة من كلية القانون الكويتية عن الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري والمحاكم العليا بشأن حماية الحقوق السياسية والحريات الفكرية: دراسة مقارنة. وقدم د.حجي النمر من كلية القانون الكويتية ورقة عمل بعنوان «التطبيقات القضائية الحديثة لنظرية الخطأ البين في التقدير في القضاء الدستوري والحريات ومنع المشرع من التعسف في استعمال حقه في التشريع، ويعد عبء الخطأ البين في التقدير من عبء عدم الدستورية التي تستقل عن العيوب الأخرى، مثل الانحراف في ركن الغاية، في حين ينصرف الخطأ البين في التقدير إلى رقابة تقدير المشرع بالنسبة للحل التشريعي الذي تبناه في القانون محل الطعن.

التمنوية: محددات وتحديات، وختاماً تحدث د.محمود مغربي من كلية القانون الكويتية العالمية عن مدى أهمية وفعالية دور المحكم في التصدي لمعضلة الفساد في المجمع التجاري الدولي. **الجلسة الثالثة** خصصت الجلسة الثالثة من جلسات المؤتمر لمناقشة «الاتجاهات القضائية في مجال حماية الحقوق والحريات العامة»، وقام بإدارتها المستشار محمد بن ناجي، حيث قدم د.جورج سعد من كلية القانون الكويتية ورقة عمل بعنوان «المسألة التقديرية للقضاء الإداري الكويتي: دراسة مقارنة»، حيث تناول موضوع المسألة التقديرية أمام القضاء الإداري الكويتي انطلاقاً من قرار جريء صادر عن الدائرة الإدارية الخامسة في استئناف مرفوع ضد وزير العدل ووكيل وزارة العدل، وأكد سعد أن القاضي الكويتي أحسن فعلاً عندما أبطل قرار الإدارة بوضع علامة 40٪ على المقابلة الشخصية لاختيار مرشحين لوظيفة باحث مبتدئ وقانوني، موضحاً أن هذا الأمر قد يؤدي إلى ظلم مرشحين كفاء، وقدم اقتراحاً فقهاً وهو أن يطلق القاضي الإداري الكويتي في هذا القرار مفهوماً جديداً إلى جانب السداسية المعروفة: رقابة الوقائع المادية، الوقائع القانونية، الخطأ الساطع بالتقدير، رقابة التكيف، رقابة انحراف السلطة، ورقابة

استمر المؤتمر السنوي الدولي الخامس الذي تعقده كلية القانون الكويتية العالمية تحت رعاية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي تحت عنوان «التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير» في عقد جلساته بمشاركة عدد من المختصين في مجال القانون، حيث عقدت الجلسة الثانية بعنوان «تحديات تمكن المرأة والقيود القانونية والموضوعية على الإعلام والمعلومات»، وتولى رئاستها المستشار د.عادل بورسلي. وقد قدمت د.جيهان فقيه من كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية، ورقة عمل بعنوان «الحق في الحصول على المعلومات في لبنان بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، موضحة أن إشكالية الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها من أهم القضايا المعاصرة التي تشهدها الساحة الإعلامية العالمية والعربية، لافتة إلى أن الحصول على تلك المعلومات والوصول إلى مصادرها يتوقف على مدى الانفتاح الديموقراطي ومرونة النظام السياسي وحرية المؤسسات الإعلامية والتطبيق الفعلي للقانون الدولي الإنساني المتعلق بحرية الرأي والتعبير والوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها ونقلها وتبادلها بكل حرية وبدون اعتبار الحدود. ومن جانبها تحدثت د.جوديث سبيجل من كلية القانون الكويتية العالمية عن حق المعرفة وكيف يمكن حماية الحق في الحصول على المعلومات لافتاً إلى أن حرية الإعلام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحق الحصول على المعلومات موضحاً أنه لا يحق لمؤسسات الإعلام أن تنشر فقط من أجل النشر، ولكن من أجل إبقاء الناس على علم بعمل حكوماتهم والبرلمانات وإنفاذ القانون والقضاء وما إلى ذلك. ومن أجل أن تكون وسائل الإعلام قادرة على إيصال المعلومات بأكثر قدر ممكن من الصدق، وفي لا يوجه لها اتهام بتقديم «أخبار مزيفة» أو «نشر الشائعات»، فإنها تحتاج إلى الوصول إلى المعلومات. بدوره، تحدث د.أحمد الفارس من كلية القانون الكويتية عن رقابة الدولة على الإعلام الخاص في حين تناولت د.دينا حداد من كلية القانون الكويتية العالمية موضوع تمكن المرأة والمنظمات

والمنافسة والاستهلاك»، وأدارها وزير التجارة السابق وعضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية د.يوسف العلي، وتحدثت فيها د.زينب عوض الله من كلية الحقوق بجامعة الكويت عن حماية المستهلك العربي، مؤكدة أن حماية حقوق المستهلك تعبر عن رفض المجتمع المعاصر للثقافة التقليدية المؤسس على قدرة المشتري على الدفاع الذاتي، واستبدالها بفكرة الدفاع الاجتماعي، حيث ينصب على المجتمع من خلال منظماتها وأنشطتها المتعددة وحماية الأفراد ضد الممارسات التي تضر بحقوقهم كمستهلكين. وذكرت عوض الله أن المحك الرئيسي لحماية المستهلك يرتبط ببنية التشريعات والسياسات والقوانين واللوائح النافذة في الأسواق ومدى قدرتها على «الملاحقة أو المساندة» لمن يتعدى عليها ويتوقف أمن وسلامة المجتمع على قدرة الدولة على بناء هذه المنظومة الفعالة.

التناسب، جاء القاضي الكويتي برقابة سابعة تسمح بإبطال أي قرار إداري تعسفي بامتحان. ومن ناحية، تحدث د.خالد الحويلة من كلية القانون الكويتية عن الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري والمحاكم العليا بشأن حماية الحقوق السياسية والحريات الفكرية: دراسة مقارنة. وقدم د.حجي النمر من كلية القانون الكويتية ورقة عمل بعنوان «التطبيقات القضائية الحديثة لنظرية الخطأ البين في التقدير في القضاء الدستوري والحريات ومنع المشرع من التعسف في استعمال حقه في التشريع، ويعد عبء الخطأ البين في التقدير من عبء عدم الدستورية التي تستقل عن العيوب الأخرى، مثل الانحراف في ركن الغاية، في حين ينصرف الخطأ البين في التقدير إلى رقابة تقدير المشرع بالنسبة للحل التشريعي الذي تبناه في القانون محل الطعن.

التمنوية: محددات وتحديات، وختاماً تحدث د.محمود مغربي من كلية القانون الكويتية العالمية عن مدى أهمية وفعالية دور المحكم في التصدي لمعضلة الفساد في المجمع التجاري الدولي. **الجلسة الثالثة** خصصت الجلسة الثالثة من جلسات المؤتمر لمناقشة «الاتجاهات القضائية في مجال حماية الحقوق والحريات العامة»، وقام بإدارتها المستشار محمد بن ناجي، حيث قدم د.جورج سعد من كلية القانون الكويتية ورقة عمل بعنوان «المسألة التقديرية للقضاء الإداري الكويتي: دراسة مقارنة»، حيث تناول موضوع المسألة التقديرية أمام القضاء الإداري الكويتي انطلاقاً من قرار جريء صادر عن الدائرة الإدارية الخامسة في استئناف مرفوع ضد وزير العدل ووكيل وزارة العدل، وأكد سعد أن القاضي الكويتي أحسن فعلاً عندما أبطل قرار الإدارة بوضع علامة 40٪ على المقابلة الشخصية لاختيار مرشحين لوظيفة باحث مبتدئ وقانوني، موضحاً أن هذا الأمر قد يؤدي إلى ظلم مرشحين كفاء، وقدم اقتراحاً فقهاً وهو أن يطلق القاضي الإداري الكويتي في هذا القرار مفهوماً جديداً إلى جانب السداسية المعروفة: رقابة الوقائع المادية، الوقائع القانونية، الخطأ الساطع بالتقدير، رقابة التكيف، رقابة انحراف السلطة، ورقابة

استمر المؤتمر السنوي الدولي الخامس الذي تعقده كلية القانون الكويتية العالمية تحت رعاية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي تحت عنوان «التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير» في عقد جلساته بمشاركة عدد من المختصين في مجال القانون، حيث عقدت الجلسة الثانية بعنوان «تحديات تمكن المرأة والقيود القانونية والموضوعية على الإعلام والمعلومات»، وتولى رئاستها المستشار د.عادل بورسلي. وقد قدمت د.جيهان فقيه من كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية، ورقة عمل بعنوان «الحق في الحصول على المعلومات في لبنان بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، موضحة أن إشكالية الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها من أهم القضايا المعاصرة التي تشهدها الساحة الإعلامية العالمية والعربية، لافتة إلى أن الحصول على تلك المعلومات والوصول إلى مصادرها يتوقف على مدى الانفتاح الديموقراطي ومرونة النظام السياسي وحرية المؤسسات الإعلامية والتطبيق الفعلي للقانون الدولي الإنساني المتعلق بحرية الرأي والتعبير والوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها ونقلها وتبادلها بكل حرية وبدون اعتبار الحدود. ومن جانبها تحدثت د.جوديث سبيجل من كلية القانون الكويتية العالمية عن حق المعرفة وكيف يمكن حماية الحق في الحصول على المعلومات لافتاً إلى أن حرية الإعلام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحق الحصول على المعلومات موضحاً أنه لا يحق لمؤسسات الإعلام أن تنشر فقط من أجل النشر، ولكن من أجل إبقاء الناس على علم بعمل حكوماتهم والبرلمانات وإنفاذ القانون والقضاء وما إلى ذلك. ومن أجل أن تكون وسائل الإعلام قادرة على إيصال المعلومات بأكثر قدر ممكن من الصدق، وفي لا يوجه لها اتهام بتقديم «أخبار مزيفة» أو «نشر الشائعات»، فإنها تحتاج إلى الوصول إلى المعلومات. بدوره، تحدث د.أحمد الفارس من كلية القانون الكويتية عن رقابة الدولة على الإعلام الخاص في حين تناولت د.دينا حداد من كلية القانون الكويتية العالمية موضوع تمكن المرأة والمنظمات

والمنافسة والاستهلاك»، وأدارها وزير التجارة السابق وعضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية د.يوسف العلي، وتحدثت فيها د.زينب عوض الله من كلية الحقوق بجامعة الكويت عن حماية المستهلك العربي، مؤكدة أن حماية حقوق المستهلك تعبر عن رفض المجتمع المعاصر للثقافة التقليدية المؤسس على قدرة المشتري على الدفاع الذاتي، واستبدالها بفكرة الدفاع الاجتماعي، حيث ينصب على المجتمع من خلال منظماتها وأنشطتها المتعددة وحماية الأفراد ضد الممارسات التي تضر بحقوقهم كمستهلكين. وذكرت عوض الله أن المحك الرئيسي لحماية المستهلك يرتبط ببنية التشريعات والسياسات والقوانين واللوائح النافذة في الأسواق ومدى قدرتها على «الملاحقة أو المساندة» لمن يتعدى عليها ويتوقف أمن وسلامة المجتمع على قدرة الدولة على بناء هذه المنظومة الفعالة.

التناسب، جاء القاضي الكويتي برقابة سابعة تسمح بإبطال أي قرار إداري تعسفي بامتحان. ومن ناحية، تحدث د.خالد الحويلة من كلية القانون الكويتية عن الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري والمحاكم العليا بشأن حماية الحقوق السياسية والحريات الفكرية: دراسة مقارنة. وقدم د.حجي النمر من كلية القانون الكويتية ورقة عمل بعنوان «التطبيقات القضائية الحديثة لنظرية الخطأ البين في التقدير في القضاء الدستوري والحريات ومنع المشرع من التعسف في استعمال حقه في التشريع، ويعد عبء الخطأ البين في التقدير من عبء عدم الدستورية التي تستقل عن العيوب الأخرى، مثل الانحراف في ركن الغاية، في حين ينصرف الخطأ البين في التقدير إلى رقابة تقدير المشرع بالنسبة للحل التشريعي الذي تبناه في القانون محل الطعن.

التمنوية: محددات وتحديات، وختاماً تحدث د.محمود مغربي من كلية القانون الكويتية العالمية عن مدى أهمية وفعالية دور المحكم في التصدي لمعضلة الفساد في المجمع التجاري الدولي. **الجلسة الثالثة** خصصت الجلسة الثالثة من جلسات المؤتمر لمناقشة «الاتجاهات القضائية في مجال حماية الحقوق والحريات العامة»، وقام بإدارتها المستشار محمد بن ناجي، حيث قدم د.جورج سعد من كلية القانون الكويتية ورقة عمل بعنوان «المسألة التقديرية للقضاء الإداري الكويتي: دراسة مقارنة»، حيث تناول موضوع المسألة التقديرية أمام القضاء الإداري الكويتي انطلاقاً من قرار جريء صادر عن الدائرة الإدارية الخامسة في استئناف مرفوع ضد وزير العدل ووكيل وزارة العدل، وأكد سعد أن القاضي الكويتي أحسن فعلاً عندما أبطل قرار الإدارة بوضع علامة 40٪ على المقابلة الشخصية لاختيار مرشحين لوظيفة باحث مبتدئ وقانوني، موضحاً أن هذا الأمر قد يؤدي إلى ظلم مرشحين كفاء، وقدم اقتراحاً فقهاً وهو أن يطلق القاضي الإداري الكويتي في هذا القرار مفهوماً جديداً إلى جانب السداسية المعروفة: رقابة الوقائع المادية، الوقائع القانونية، الخطأ الساطع بالتقدير، رقابة التكيف، رقابة انحراف السلطة، ورقابة

استمر المؤتمر السنوي الدولي الخامس الذي تعقده كلية القانون الكويتية العالمية تحت رعاية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي تحت عنوان «التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير» في عقد جلساته بمشاركة عدد من المختصين في مجال القانون، حيث عقدت الجلسة الثانية بعنوان «تحديات تمكن المرأة والقيود القانونية والموضوعية على الإعلام والمعلومات»، وتولى رئاستها المستشار د.عادل بورسلي. وقد قدمت د.جيهان فقيه من كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية، ورقة عمل بعنوان «الحق في الحصول على المعلومات في لبنان بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، موضحة أن إشكالية الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها من أهم القضايا المعاصرة التي تشهدها الساحة الإعلامية العالمية والعربية، لافتة إلى أن الحصول على تلك المعلومات والوصول إلى مصادرها يتوقف على مدى الانفتاح الديموقراطي ومرونة النظام السياسي وحرية المؤسسات الإعلامية والتطبيق الفعلي للقانون الدولي الإنساني المتعلق بحرية الرأي والتعبير والوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها ونقلها وتبادلها بكل حرية وبدون اعتبار الحدود. ومن جانبها تحدثت د.جوديث سبيجل من كلية القانون الكويتية العالمية عن حق المعرفة وكيف يمكن حماية الحق في الحصول على المعلومات لافتاً إلى أن حرية الإعلام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحق الحصول على المعلومات موضحاً أنه لا يحق لمؤسسات الإعلام أن تنشر فقط من أجل النشر، ولكن من أجل إبقاء الناس على علم بعمل حكوماتهم والبرلمانات وإنفاذ القانون والقضاء وما إلى ذلك. ومن أجل أن تكون وسائل الإعلام قادرة على إيصال المعلومات بأكثر قدر ممكن من الصدق، وفي لا يوجه لها اتهام بتقديم «أخبار مزيفة» أو «نشر الشائعات»، فإنها تحتاج إلى الوصول إلى المعلومات. بدوره، تحدث د.أحمد الفارس من كلية القانون الكويتية عن رقابة الدولة على الإعلام الخاص في حين تناولت د.دينا حداد من كلية القانون الكويتية العالمية موضوع تمكن المرأة والمنظمات

والمنافسة والاستهلاك»، وأدارها وزير التجارة السابق وعضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية د.يوسف العلي، وتحدثت فيها د.زينب عوض الله من كلية الحقوق بجامعة الكويت عن حماية المستهلك العربي، مؤكدة أن حماية حقوق المستهلك تعبر عن رفض المجتمع المعاصر للثقافة التقليدية المؤسس على قدرة المشتري على الدفاع الذاتي، واستبدالها بفكرة الدفاع الاجتماعي، حيث ينصب على المجتمع من خلال منظماتها وأنشطتها المتعددة وحماية الأفراد ضد الممارسات التي تضر بحقوقهم كمستهلكين. وذكرت عوض الله أن المحك الرئيسي لحماية المستهلك يرتبط ببنية التشريعات والسياسات والقوانين واللوائح النافذة في الأسواق ومدى قدرتها على «الملاحقة أو المساندة» لمن يتعدى عليها ويتوقف أمن وسلامة المجتمع على قدرة الدولة على بناء هذه المنظومة الفعالة.

التناسب، جاء القاضي الكويتي برقابة سابعة تسمح بإبطال أي قرار إداري تعسفي بامتحان. ومن ناحية، تحدث د.خالد الحويلة من كلية القانون الكويتية عن الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري والمحاكم العليا بشأن حماية الحقوق السياسية والحريات الفكرية: دراسة مقارنة. وقدم د.حجي النمر من كلية القانون الكويتية ورقة عمل بعنوان «التطبيقات القضائية الحديثة لنظرية الخطأ البين في التقدير في القضاء الدستوري والحريات ومنع المشرع من التعسف في استعمال حقه في التشريع، ويعد عبء الخطأ البين في التقدير من عبء عدم الدستورية التي تستقل عن العيوب الأخرى، مثل الانحراف في ركن الغاية، في حين ينصرف الخطأ البين في التقدير إلى رقابة تقدير المشرع بالنسبة للحل التشريعي الذي تبناه في القانون محل الطعن.

التمنوية: محددات وتحديات، وختاماً تحدث د.محمود مغربي من كلية القانون الكويتية العالمية عن مدى أهمية وفعالية دور المحكم في التصدي لمعضلة الفساد في المجمع التجاري الدولي. **الجلسة الثالثة** خصصت الجلسة الثالثة من جلسات المؤتمر لمناقشة «الاتجاهات القضائية في مجال حماية الحقوق والحريات العامة»، وقام بإدارتها المستشار محمد بن ناجي، حيث قدم د.جورج سعد من كلية القانون الكويتية ورقة عمل بعنوان «المسألة التقديرية للقضاء الإداري الكويتي: دراسة مقارنة»، حيث تناول موضوع المسألة التقديرية أمام القضاء الإداري الكويتي انطلاقاً من قرار جريء صادر عن الدائرة الإدارية الخامسة في استئناف مرفوع ضد وزير العدل ووكيل وزارة العدل، وأكد سعد أن القاضي الكويتي أحسن فعلاً عندما أبطل قرار الإدارة بوضع علامة 40٪ على المقابلة الشخصية لاختيار مرشحين لوظيفة باحث مبتدئ وقانوني، موضحاً أن هذا الأمر قد يؤدي إلى ظلم مرشحين كفاء، وقدم اقتراحاً فقهاً وهو أن يطلق القاضي الإداري الكويتي في هذا القرار مفهوماً جديداً إلى جانب السداسية المعروفة: رقابة الوقائع المادية، الوقائع القانونية، الخطأ الساطع بالتقدير، رقابة التكيف، رقابة انحراف السلطة، ورقابة

استمر المؤتمر السنوي الدولي الخامس الذي تعقده كلية القانون الكويتية العالمية تحت رعاية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي تحت عنوان «التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير» في عقد جلساته بمشاركة عدد من المختصين في مجال القانون، حيث عقدت الجلسة الثانية بعنوان «تحديات تمكن المرأة والقيود القانونية والموضوعية على الإعلام والمعلومات»، وتولى رئاستها المستشار د.عادل بورسلي. وقد قدمت د.جيهان فقيه من كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية، ورقة عمل بعنوان «الحق في الحصول على المعلومات في لبنان بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، موضحة أن إشكالية الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها من أهم القضايا المعاصرة التي تشهدها الساحة الإعلامية العالمية والعربية، لافتة إلى أن الحصول على تلك المعلومات والوصول إلى مصادرها يتوقف على مدى الانفتاح الديموقراطي ومرونة النظام السياسي وحرية المؤسسات الإعلامية والتطبيق الفعلي للقانون الدولي الإنساني المتعلق بحرية الرأي والتعبير والوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها ونقلها وتبادلها بكل حرية وبدون اعتبار الحدود. ومن جانبها تحدثت د.جوديث سبيجل من كلية القانون الكويتية العالمية عن حق المعرفة وكيف يمكن حماية الحق في الحصول على المعلومات لافتاً إلى أن حرية الإعلام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحق الحصول على المعلومات موضحاً أنه لا يحق لمؤسسات الإعلام أن تنشر فقط من أجل النشر، ولكن من أجل إبقاء الناس على علم بعمل حكوماتهم والبرلمانات وإنفاذ القانون والقضاء وما إلى ذلك. ومن أجل أن تكون وسائل الإعلام قادرة على إيصال المعلومات بأكثر قدر ممكن من الصدق، وفي لا يوجه لها اتهام بتقديم «أخبار مزيفة» أو «نشر الشائعات»، فإنها تحتاج إلى الوصول إلى المعلومات. بدوره، تحدث د.أحمد الفارس من كلية القانون الكويتية عن رقابة الدولة على الإعلام الخاص في حين تناولت د.دينا حداد من كلية القانون الكويتية العالمية موضوع تمكن المرأة والمنظمات



ومضات

y.abdul@alanba.com.kw

يوسف عبد الرحمن

كذاب وصدقك!

لكن الحياة موافق، وهناك أحيانا (ممارسة) للكذب تنفذ صاحبها من القتل مثلاً! فإن تعرضت في يوم لممارسة من ظالم قادر فالأحوط هنا أن تنفذ نفسك من المهلكة بالكذب الجائر لأن هذا منقذك، خاصة أن مارست التورية لأن الأمر يتعلق بالحياة وحياتك! وهنا لك الحق أن تكذب إذا خفت على نفسك ومالك وكذلك عندما تحاول أن تصالح بين الناس للمحافظة على الأُنفس والعلاقات والأموال، وهنا تستطيع أن تمارس التورية، والله أعلم!

زبدة الحجي: إذن نتفق جميعاً على أهمية أن تعود عيالتنا من الإبناء (أولاد وبنات) على الصدق ونبين لهم الفرق مع الكذب! لا بد من تشجيع الأبناء على ممارسة الصدق ونبذ الكذب.

كرر لهم قصصاً ومواقف عن الصدق وكيف أن الصدق منجاة وأن الكذب آفة قبيحة وعلمهم أن (كذبوا) أن يستغفروا ربهم ويعتذروا! تابع أبنائك في كل مراحل النمو فإن اكتشفت (كذباً) فعليك بالنصيحة وعدم فضحه، بل واجهه وصارحه وانصحه واطلب معرفة الأسباب ثم عالجه! انتبه للصحة السيئة (الصاحب صاحب) واحرص على التدخل في هذا الموضوع بطريقة صحيحة ولا تنفر ابنك أو ابنتك من تدخلك غير المبرر.

أيتها الآباء والأمهات: ضرورة ملحّة أن ننتميه إلى بيان آثار الكذب للأبناء ونوجههم لأن الفهم مرتبط بالتطبيق ولهذا أعط كلاً منهم أكثر من فرصة إن كذب!

كن رحيماً، كما هو الخالق بنا، وأعط الفرصة تلو الفرصة للكاذب كي يعود ويتوب ويستغفر!

لقد علمتني الحياة كذب السراب وكذب الخائفين وكذب الوشاة.

وكما قالوا:

لي حيلة في من ينمُّ وليس في الكذاب حيلة من كان يحذق ما يقو

ل فحيلتي فيه قليله أخطر ما في الكذب أنه يؤدي إلى النفاق والدخاع!

وخلاصة القول: «إن الكذوب لبئس خل يصحب، أي تراققه!»

تبقى الحقيقة في هذا الزمن قليلة، لأن الجزء يكذب على الكل حتى غدا العالم جمهرة من الكذابين ولا حول ولا قوة إلا بالله!

استمر مؤتمر مجلس إدارة الشركة الأولى للوساطة المالية ش.م.ك (مقفلة) «الأولى للوساطة» دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية بقاعة المسرح 3، بقصر الهيئة العامة للصناعة الكائن بمنطقة جنوب السرة وذلك يوم الأحد الموافق 20 مايو 2018 في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
2. تلاوة كل من تقرير الحكومة، وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المنتهية في 2017/12/31.
3. مناقشة تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية المدققة للشركة عن السنة المنتهية في 2017/12/31 واعتمادها.
5. تلاوة تقرير عن التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة، والموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع الأطراف ذات الصلة مباشرة وغير مباشرة التي سوف تتم خلال العام 2018.
6. سماع تقرير عن أية مخالفت رصدتها الجهات الرقابية، وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات، ونتج عنها تطويق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 (إن وجدت).
7. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
8. الموافقة على عدم صرف مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31، والموافقة على صرف بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة وكذلك اجتماعات اللجان المنبثقة منه للسنتين الماليتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2019.
9. تلاوة تقرير عن المكافآت والمبالغ والمزايا والمنافع الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والموافقة عليه.
10. الموافقة على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
11. الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مدقق الحسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 على أن يكون من مراقبي الحسابات المقيدين في السجل الخاص لدى الهيئة، بحيث يكون مستوفياً كافة الشروط الواردة بمتطلبات قرار الهيئة بشأن نظام قيد مراقبي الحسابات مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات.

يرجى من المساهمين الكرام مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة، إدارة حفظ الأوراق المالية بمقرها الكائن في الشرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس، لاستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال مصطحبين معهم البطاقة المدنية الأصلية وذلك من يوم الأحد إلى يوم الخميس من الساعة 8:30 صباحاً إلى 2:00 بعد الظهر قبل نهاية دوام يوم الخميس الموافق 17 مايو 2018.

في حال وجود أي سؤال أو استفسار يرجى الإتصال على الأرقام: 22464585 و 22464565.

وللحصول على نسخة من التقرير السنوي يرجى مراجعة مقر الشركة الكائن بشرق، شارع الشهداء، برجل جلوب، الطابق الخامس.

ولزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشركة www.oulawasata.com.kw.

ملاحظة: في حال عدم إكمال النصاب يؤجل الاجتماع إلى الساعة 10:30 من صباح يوم الأحد الموافق 27 مايو 2018 في مقر الشركة للنظر في ذات جدول الأعمال.

الأولى للوساطة
Oula Wasata